الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

23- 24- 25 **محرم** 1437 /6-7-8 **نوفمبر** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	6
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	9
حقوق الإنسان فى العالم	21

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تعرّف السفير السويدي بنشاطاتها

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 23 محرم 1437هـ - 6 نوفمبر 2015م
http://www.alriyadh.com/1097937

الرياض- راشد السكران
التقى رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني بمكتبه السفير السويدي لدى المملكة داغ يولين دانفيلت, لدى زيارته للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مؤخرًا . واستمع السفير لشرح من رئيس الجمعية حول النشاطات المختلفة التي تقوم بها الجمعية, ودورها في مراقبة الانتخابات البلدية وما تمثله هذه الانتخابات من مشاركة للأفراد في الحياة العامة في المجتمع وخاصة مع السماح بمشاركة المرأة فيها وفق المعايير المتعارف عليها دولياً . كما تناول اللقاء موقف الحكومة السويدية من الأحداث الجارية في المنطقة كالقضية الفلسطينية والسورية وأحداث اليمن ، مؤكدًا دعم حكومته لحقوق الفلسطينيين, وأن بلاده تعد البلد الأوربي الأول الذي اعترف بدولة فلسطين, منوهًا بأن موقف حكومة بلاده يتشارك مع موقف المملكة العربية السعودية بالنسبة لهذه القضايا بما فيها أحداث سورية والأوضاع في اليمن . حضر اللقاء الأمين العام للجمعية خالد بن عبدالرحمن الفاخري ومسؤول التدريب بالجمعية الدكتور فيصل السميري, ومن الجانب السويدي السكرتير الثاني للشؤون السياسية والقنصلية السويدي فيلكس بنجستون .

»حقوق الإنسان": عقوبة الإعدام بالمملكة تستند لنصوص شرعية

القحطاني أثار العديد من القضايا الهامة مع السفير السويدي

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 23 محرم 1437هـ - 6 نوفمبر 2015م
http://www.al-madina.com/node/640517

سلوى حمدي - الرياض
قال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني إن عقوبة الإعدام في المملكة تستند لنصوص شرعية ولا يصدر الحكم النهائي فيها إلا بعد نظرها من عدد كبير من القضاة بما يضمن تحقيق العدالة كما أن الدولة تسعى مع أولياء الدم في مثل هذه القضايا لتقديم العفو على تنفيذ العقوبة.
وكان السفير السويدي لدى المملكة داغ يولين دانفيلت يرافقه سكرتير ثاني الشؤون السياسية والقنصلية فيلكس بنجستون قام بزيارة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، التقى خلالها برئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني وبعد تعريف السفير الزائر بأنشطة الجمعية، وتطرق الحديث لمراقبة الجمعية للانتخابات البلدية وما تمثله هذه الانتخابات من مشاركة

للأفراد في الحياة العامة في المجتمع وخاصة مع السماح بمشاركة المرأة فيها وفق المعايير المتعارف عليها دوليا وما تمثله الانتخابات البلدية من مشاركة ومساهمة للمواطنين في الحياة العامة في البلاد وكذلك تخفيض الفئة العمرية للمشاركين إلى سن 18 سنة مما يتيح الفرصة أمام الشباب للمشاركة في الانتخابات البلدية.
كما تناول الحديث موقف الحكومة السويدية من الأحداث الجارية في المنطقة كالقضية الفلسطينية والسورية وأحداث اليمن وقد ذكر السفير السويدي دعم حكومته لحقوق الفلسطينين وأنها البلد الأوروبي الأول الذي اعترف بدولة فلسطين كما أن موقف حكومة بلاده يتشارك مع الموقف السعودي بالنسبة لهذه القضايا بما فيها أحداث سوريا والأوضاع في اليمن. وقد تطرق الحديث أيضا إلى قضايا اللاجئين والبدون وحاجة هذه الفئات لإيجاد حلول لأوضاعهم بما يضمن عدم انتهاك حقوقها، وفيما يتعلق ببعض القضايا الفردية التي أثارها السفير الزائر تم توضيح وجهة نظر الجمعية بشأنهم، حضر اللقاءان طرف الجمعية الأمين العام للجمعية خالد بن عبدالرحمن الفاخري وسكرتير رئيس الجمعية أحمد بن محمد المحمود والدكتور فيصل السميري مسؤول التدريب بالجمعية.

حقوق الإنسان تناقش قضايا محلية ودولية مع السفير السويدي

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 23 محرم 1437هـ - 6 نوفمبر 2015م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=241194&CategoryID=5

الطائف: الوطن
زار السفير السويدي لدى المملكة داج يولين دانفيلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، والتقى خلالها برئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني.
وبحث خلال اللقاء دور الجمعية في مراقبة الانتخابات البلدية وما تمثله هذه الانتخابات من مشاركة للأفراد في الحياة العامة في المجتمع وخاصة مع السماح بمشاركة المرأة فيها وفق المعايير المتعارف عليها دوليا، وما تمثله الانتخابات البلدية من مشاركة ومساهمة للمواطنين في الحياة العامة في البلاد، وكذلك تخفيض الفئة العمرية للمشاركين إلى سن 18 سنة مما يتيح الفرصة أمام الشباب للمشاركة في الانتخابات البلدية.
كما تناول الحديث موقف الحكومة السويدية من الأحداث الجارية في المنطقة كالقضية الفلسطينية والسورية وأحداث اليمن، وقد ذكر السفير السويدي دعم حكومته لحقوق الفلسطينيين وأنها البلد الأوروبي الأول الذي اعترف بدولة فلسطين كما أن موقف حكومة بلاده يتشارك مع الموقف السعودي بالنسبة لهذه القضايا بما فيها أحداث سورية والأوضاع في اليمن.

أكدت له أن عقوبة الإعدام بالمملكة تستند للشرع

• حقوق الانسان" تثير قضايا هامة مع سفير السويد بالسعودية

المصدر: جريدة الوئام الجمعة 23 محرم 1437هـ - 6 نوفمبر 2015م
http://www.alweeam.com.sa/367034

الرياض-الوئام:

قام السفير السويدي لدى المملكة السيد /داغ يولين دانفيلت يرافقه سكرتير ثاني الشؤون السياسية والقنصلية السيد/ فيلكس بنجستون بزيارة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان, التقى خلالها بسعادة رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني وبعد تعريف السفير الزائر بأنشطة الجمعية, وتطرق الحديث لمراقبة الجمعية الإنتخابات البلدية وما تمثله هذه الانتخابات من مشاركة للأفراد في الحياة العامة في المجتمع وخاصة مع السماح بمشاركة المرأة فيها وفق المعايير المتعارف عليها دولياً وما تمثله الإنتخابات البلدية من مشاركة ومساهمة للمواطنين في الحياة العامة في البلاد وكذلك تخفيض الفئة العمرية للمشاركين إلى سن 18 سنة مما يتيح الفرصة أمام الشباب للمشاركة في الإنتخابات البلدية.

كما تناول الحديث موقف الحكومة السويدية من الأحداث الجارية في المنطقة كالقضية الفلسطينية والسورية وأحداث اليمن وقد ذكر السفير السويدي دعم حكومته لحقوق الفلسطينين وأنها البلد الأوربي الأول الذي اعترف بدولة فلسطين كما أن موقف حكومة بلاده يتشارك مع الموقف السعودي بالنسبة لهذه القضايا بما فيها أحداث سوريا والأوضاع في اليمن , وعن الموقف من عقوبة الإعدام وتطبيقها في المملكة بين رئيس الجمعية للضيف الزائر إن عقوبة الإعدام في المملكة تستند لنصوص شرعية ولا يصدر الحكم النهائي فيها إلا بعد نظرها من عدد كبير من القضاة بما يضمن تحقيق العدالة كما أن الدولة تسعى مع أولياء الدم في مثل هذه القضايا لتقديم العفو على تنفيذ العقوبة.

وقد تطرق الحديث أيضاً إلى قضايا اللاجئين والبدون وحاجة هذه الفئات لإيجاد حلول لأوضاعهم بما يضمن عدم انتهاك حقوقها , وفيما يتعلق ببعض القضايا الفردية التي أثاراها السفير الزائر تم توضيح وجهة نظر الجمعية بشأنهم , حضر اللقاءان طرف الجمعية الأمين العام للجمعية الأستاذ/خالد بن عبدالرحمن الفاخري وسكرتير رئيس الجمعية الأستاذ/ أحمد بن محمد المحمود والدكتور/فيصل السميري مسؤول التدريب بالجمعية .

هيئة حقوق الإنسان

عبدالعزيز الفوزان لـالمعلمات: استقيلي من عملك ولا تكذبين

المصدر: جريدة المواطن الجمعة 23 محرم 1437هـ - 6 نوفمبر 2015م
http://www.almowaten.net

المواطن- أحمد الرباعي
قال عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان، وأستاذ الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء عبدالعزيز الفوزان: إن لجوء الموظف إلى تقارير طبية غير حقيقية هو تزوير وكذب وهو إثم، ويندرج ضمن أكل الأموال بالباطل.
ولفت "الفوزان" ردًّا على سؤال موظفة حول شرعية التقارير الطبية غير الحقيقية أن الذين يمنحون التقارير الطبية الكاذبة هم أيضًا متعاونون على الإثم ومشاركون فيه.
وأشار "الفوزان" أن الجميع تأتيهم ظروف ومشاكل، سواءٌ كانوا طلابًا أو موظفين، ولكن لو وضح ذلك الأمر لمديره لتساهل معه؛ فالصدق دائمًا يكون منجاة.
وأضاف "الفوزان" أن المعلمات يواجهن المشاكل أحيانًا مع أزواجهم فنجد المعلمة أحيانًا تتغيب فتلجأ للتقارير الكاذبة وهذا لا يجوز، وإن كانت لا تستطيع القيام بأعمالها فعليها تقديم الاستقالة، أو تطلب التفريغ، الأهم أن لا تكذب.

573 متظلماً إلى "حقوق الإنسان" في عام... غالبيتهم سجناء

المصدر: جريدة الحياة الاحد 25 محرم 1437هـ - 8 نوفمبر 2015م
http://www.alhayat.com/Articles/11981149

الرياض - عمر الضبيبان
كشفت هيئة حقوق الإنسان أنها تلقت 573 تظلماً من مواطنين ومقيمين في المملكة في العام الهجري الماضي 1436هـ، يشكل السجناء نسبة عالية منهم. وكانت البلاغات الموجهة ضد المديرية العامة للسجون الأعلى بواقع 207 قضايا، تبعها سجناء المباحث العامة بـ125 قضية، فيما شكلت بلاغات النساء 106، والرجال 467 بلاغاً.
وأوضحت مصادر في «الهيئة» تحدثت لـ«الحياة» أن عدد الجهات المعنية التي تلقت «الهيئة» شكاوى تظلم ضدها 14 جهة، منها ثلاثة «تظلمات» أتت من خارج المملكة، من العراق وسورية والسودان.
وتأتي التظلمات الموجهة ضد المديرية العامة للسجون في أعلى الترتيب، إذ بلغت القضايا التي تسلمتها الهيئة بواقع 207 قضايا، فيما وصلت قضايا سجون المباحث العامة إلى 125، وهيئة التحقيق والادعاء العام 119، والشرط 53. في حين كانت القضايا الواردة المتعلقة بالبحث الجنائي ودار الملاحظة وحرس الحدود، الأقل بـ11 تظلماً، 5 ضد الأولى، و4 ضد الثانية، وتظلمين ضد الأخيرة.
وذكرت أن تصنيف القضايا المطالبة بـ«إطلاق السراح» كانت الأعلى، بواقع 328 مطالبة، فالتظلمات من عدم المحاكمة بواقع 48 تظلماً، ثم سوء المعاملة وتعدي وتجاوز الأنظمة داخل السجن بلغت 43 تظلماً، بينما كان 39 تظلماً تحت خانة «الاعتراض على قرار». وكانت القضايا التي اختصت بمزاعم الضغط المعنوي على الموقوف، وطلب نقل السجين إلى سجن آخر، وطلبات الترحيل، في ذيل قائمة الاعتراضات والتظلمات، إذ لم تتجاوز 20 حالة.

ولفتت المصادر إلى أن مكاتبها في 13 منطقة تسلّمت 573 بلاغاً خلال العام الهجري الماضي، منها 293 بلاغاً من الرياض فقط، ثم منطقة مكة المكرمة 86، فالشرقية 64، ومنطقتا عسير والجوف 24 بلاغاً للأولى، و18 للأخرى. وكانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أعلنت أخيراً تسلّمها ومباشرتها 40.321 قضية تظلم خلال الأعوام الـ11 الماضية. وأوردت الجمعية في تقريرها السنوي أن عدد الجهات المتظلّم عليها بلغ 30 جهة، فيما كانت القضايا الإدارية الأعلى في التظلم بواقع 11.973 بلاغاً، تبعتها بلاغات السجناء بواقع 7204 بلاغات.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الغامدي لـ"الحياة": "السجون" تنسق مع "هدف" لتوظيف "المدربين" بعد الإفراج عنهم

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 23 محرم 1437هـ - 6 نوفمبر 2015م
http://www.alhayat.com/Articles/11943892

الرياض - منيف الميهوبي

>أكدت المديرية العامة للسجون سعيها لتوظيف السجناء الذين يتم تدريبهم داخل الإصلاحيات، وفقاً للاتفاق الذي أبرمته أول من أمس، مع صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، لتنفيذ برنامج دعم وتأهيل وتدريب وتوظيف السجناء السعوديين أثناء وبعد محكوميتهم. ويسهم الصندوق وفقاً للاتفاق بتحمل 50 في المئة من مرتب الموظف (السجين) خلال قضاء مدة محكوميته، واستقطاب منشآت لفتح فروع لها في مقار السجون المتاحة، على أن تتولى السجون المسؤولية الكاملة بالتواصل مع المنشآت والجهات المعنية، إضافة إلى التنسيق مع المنشأة الموظفة، التي يتم إبرام اتفاق دعم بينها وبين الصندوق، لتسجيل بيانات من يتم توظيفهم من السجناء في نظام التأمينات الاجتماعية.

وقال مساعد المدير العام للسجون للإصلاح والتأهيل اللواء الدكتور صالح الغامدي لـ«الحياة»: «إن مديرية السجون حرصت على تطبيق جوانب عدة لإنجاح هذا الاتفاق من خلال تنظيم آليات العمل، وطريقة انتقال النزلاء بشكل منظم من العنابر إلى مواقع العمل داخل الإصلاحية، ومن ثم عودتهم مرةً أخرى بعد انتهاء فترة عملهم.»

وأكد الغامدي نيتهم تفعيل «الدور التثقيفي لنزلاء ودعمهم الإقبال على هذا المشروع المهم، بما يعود بالنفع على النزيل على جميع الأصعدة، ويساعده في الاندماج بصورة كبيرة وواسعة، خصوصاً أن النزلاء سيستمرون بالعمل حتى بعد الإفراج عنهم، من خلال التنسيق مع أصحاب المنشآت لتوظيفهم في الفروع خارج السجن، ما يضمن لهم حياة كريمة آمنة من الضياع.»

وأوضح أن الاتفاق دخل حيز التطبيق من الساعات الأولى لإبرامه بين المديرية العامة للسجون وصندوق تنمية الموارد البشرية، ما يعتبر «بداية فعلية للمشروع، يباشر من خلاله الطرفان العمل الدؤوب لاستقطاب المنشآت، وبدء توظيف النزلاء لتحقيق أهداف المشروع، حرصاً على إعطاء هذا الاتفاق بعداً وقيمة حقيقية على أرض الواقع، وهي الاختيار المناسب للمنشآت التي سيقوم النزلاء بالعمل بها». يذكر أنه وقع الاتفاق من جانب صندوق «هدف» مديره العام إبراهيم آل معيقل، ومن جانب المديرية مديرها العام اللواء إبراهيم الحمزي. ويشمل الاتفاق المجدد إنشاء مصانع وورش ملحقة في السجون، من المتوقع أن يكون لها أثر في دعم أعداد كبيرة من السجناء خلال فترة محكوميتهم، وكذلك تستمر حتى بعد الإفراج عنهم، ما يسهم في توفير الاستقرار النفسي والاجتماعي، ودمجهم في المجتمع.

مؤتمر مستشفى الملك عبدالله و"مايوكلينك" يطرحان نتائج دراسات وبحوث وتجارب

• مؤشر" من ستة عناصر لقياس • تطلعات المرضى" وجودة الرعاية الصحية

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 23 محرم 1437هـ - 6 نوفمبر 2015م
http://www.alriyadh.com/1098029

الرياض – محمد الحيدر

تكشفت خلال المؤتمر الدولي الأول لتطلعات المرضى، الذي ينظمه مستشفى الملك عبدالله الجامعي ، بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن في الرياض، ملامح مؤشر لقياس تطلعات المرضى تجاه العلاج والمعاملة التي يتلقونها، حيث أكد البروفيسور خالد بن عبدالغفار آل عبدالرحمن، أستاذ طب الأسرة والتعليم الطبي، وكيل جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية للتخطيط والتطوير والجودة، ضرور تبني برنامج ناجح لقياس تطلعات المرضى وتقويمها في المستشفيات الحكومية والخاصة، مشيراً إلى أن ذلك يأتي في مقدمة أولويات صناعة الرعاية الصحية وتحسين الجودة.

إنشاء إدارة علاقات المرضى رفع الرضا 90% وخفض الشكاوى 80%

وقال آل عبدالرحمن في ورقته : هناك ستة عناصر أساسية لتبني برنامج ناجح لقياس وتقويم تجربة وتطلعات المرضى في أي مستشفى حكومي أو خاص . وأكد أن القيادات الإدارية للمستشفى تلاحظ الفرق في تحسّن الجودة المقدمة في حال تبنيهم العناصر الستة بطريقة صحيحة.

وأوضح أن العنصر الأول هو تضمين رؤية المستشفى ورسالته وقيمه عبارة واضحة تعكس الاهتمام بتطلعات المرضى وتحقيق احتياجاتهم، وأشار إلى أن ذلك يتطلب إشراك المرضى في صياغة الرؤية والرسالة وقيم المستشفى. والعنصر الثاني هو وجود قيادة فاعلة وداعمة، تتسم بالمرونة الإدارية والمالية، وقادرة على التأقلم مع المتغيرات الداخلية والخارجية المتسارعة.

ووضع الباحث في الدرجة الثالثة من الأهمية اختيار الفريق الذي يتميز بالكفاءة العالية للاشراف على إعداد وتنفيذ وتطوير البرنامج، ودعم الفريق إدارياً ومالياً لتنفيذ البرامج التدريبية على رأس العمل، التي تصب في تحقيق تطلعات المرضى، وأوضح أن أبرز المهارات التي يتطلبها تحقيق هذا الأمر هي مهارات التواصل الفاعل لجميع أعضاء الفريق الطبي والفني والإداري الذي يتعامل بشكل مباشر مع المرضى.

وشدد على أهمية تبني النظام الالكتروني المتخصص في قياس رضا المرضى وإشراكهم في تطوير الخدمات المقدمة لهم.

وأوصت الورقة المقدمة من الدكتور عبدالرحمن المعمر، المدير العام التنفيذي للمدينة الطبية بجامعة الملك سعود وأوصت الورقة بإعادة تصميم بيئة الرعاية الصحية لتحسين تجربة المريض. وأشارت الورقة إلى أن العديد من المنظمات تهدف إلى تحسين جودة الرعاية الصحية وسلامة المرضى وتغفل الجوانب غير الملموسة في الرعاية التي تؤثر على التجربة الكلية للمريض. وقال المعمر إن الجوانب التي لا يؤديها الأطباء في ممارستهم تؤثر بشكل كبير في توقعات المرضى من الرعاية. وأشار إلى أن هناك الكثير من الأدلة على أن إعادة تصميم بيئة الرعاية الصحية له تأثير إيجابي على نتائج المرضى من خلال خفض طول مدة الإقامة، والحد من التوتر وتحسين الرضا العام. كما أكد ضرورة الارتقاء بأبحاث المريض.

وفي المؤتمر عرض عبدالعزيز محمد أبو عباء ، مدير إدارة حقوق وعلاقات المرضي (السابق) مدينة الملك سعود الطبية، تجربته الممتدة نحو 30 عاماً مع تطلعات المرضى، وتناول في ورقته بداية تأسيس إدارات حقوق وعلاقات المرضى منذ العام 1430 ه، وفتح مكتب لرصد تنفيذ المهام ومتابعته. وأوضح أن الدراسة التي أجريت على 20% من المرضى المنومين في مدينة الملك سعود الطبية (نحو 200 مريض) كشفت أن هذا الإجراء رفع نسبة رضا المرضى 90% ، وخفض الشكاوى بنسبة 80%، واتضح أن أكثر من 60% من الشكاوى كان بسبب قصور التواصل وأن المريض لم يكن يجد أذناً صاغية، إلى جانب شدة التعامل والتعامل الفوقي ، واشكالات التشخيص . كما أن التطبيق رفع الوعي بحقوق المرضى. . وخلص أبوعباءة أن تجربته أكدت ضرورة تثقيف أطراف الرعاية الصحية بحقوق المرضى، وأن على المستشفيات الأخذ بتجارب المرضى لتحسين الخدمات.

شدد على دعم هيئة الإذاعة والتلفزيون للتوسع في الإنتاج وتعزيز الانتماء وترسيخ القيم

"الشورى" يطالب بخطة إحلال سنوية للموظفين والفنيين في مجالات الإعلام خلال ثلاثة أعوام

المصدر: جريدة الرياض الاحد 23 محرم 1437هـ - 6 نوفمبر 2015م
http://www.alriyadh.com/1097780

الرياض عبدالسلام البلوي

طالبت لجنة مختصة بمجلس الشورى هيئة الإذاعة والتلفزيون بتقديم خطة إحلال سنوية للموظفين والفنيين في مجالات الإعلام بحيث تعاد هيكلة القوى البشرية خلال ثلاث سنوات مع التركيز على استقطاب الكفاءات السعودية الماهرة، وأوضحت اللجنة في تقريرها المعروض للمناقشة يوم الاثنين المقبل أن بعض المسؤولين التنفيذيين في القطاعات الخدمية يسعون إلى عرقلة أداء قنوات التلفزيون وبرامج الإذاعة وقد لا يسهلون مهمتها، ورصدت لجنة الثقافة والإعلام والسياحة جهات حكومية لا تتعاون مع معدي البرامج وتسعى إلى عدم تمكينهم من أداء عملهم سواء أكان ذلك من خلال الضغط لوقف البث أو توجيه المحتوى بما لا يخدم الدور المجتمعي الرقابي لوسائل الإعلام.

وأكدت لجنة الثقافة أنها التقت مسؤولي الهيئة وتبين لها وجود عدد من المعوقات المالية والإدارية التي قد تحد من نشاطها ومن الغاية التي جعلت منها هيئة مستقلة عن وزارة الإعلام، كما تبين للجنة ضعف الدعم المالي لقطاع الانتاج المرئي والمسموع وهو لب العمل الإعلامي، في حين تضاعفت بنود الميزانية الأخرى بشكل لم ينعكس على الأداء الإعلامي بحسب تطلعات المجتمع السعودي، وظهر للجنة معاناة الهيئة من مشكلات مالية وإدارية في الإنتاج الخاص والتعهدات لمنتجين محليين ما جعلها في موقع التنافس غير المتكافئ مع القنوات الفضائية الخاصة، حتى جعلها هذا الأمر تبدو وكأنها تحت ضغط مسايرة هذه القنوات في المواسم خاصة شهر رمضان فكان هناك قبول لمواد إعلامية لم تكن على مستوى تلفزيون رسمي رصين.

وطالبت لجنة الثقافة والإعلام الهيئة بالتنسيق مع وزارة المالية لتخصيص الاعتمادات المالية المناسبة للتوسع النوعي في الإنتاج الإذاعي والتلفزيوني بما يسهم في تعزيز الانتماء وترسيخ القيم ومعالجة المشكلات التي تواجه الأسرة السعودية بمختلف أفرادها.

ورصدت ثقافية الشورى من خلال لقائها مسؤولي الهيئة والتقارير التي درستها أن هناك تحديات هيكلية في القوى العاملة البشرية المبدعة في العمل الإعلامي وترهل الجهاز الإداري بشكل يحد من الإبداع الإنتاجي في مختلف المجالات، فأوصت بتقديم الهيئة لخطة إحلال سنوية للموظفين والفنيين في مجالات الإعلام بحيث تعاد هيكلة القوى البشرية خلال

ثلاث سنوات، والتركيز على استقطاب الكفاءات السعودية الماهرة، كما شددت اللجنة على إعداد التقارير الدورية المتضمنة لمؤشرات القياس وفق المعايير العالمية المعتمدة في صناعة الإعلام.
وفي رابع التوصيات على التقرير السنوي الأول للهيئة للعام المالي 351436 حصلت عليه الرياض طالبت لجنة الثقافة والإعلام هيئة الإذاعة والتلفزيون بإعادة هيكلة القناة الثانية ودراسة تخصيصها لتقديم الصورة الحضارية للإسلام، وثقافة المملكة للآخرين بما يتلاءم مع قيم المجتمع السعودي ومكانة بلاده في العالم.
وأكدت اللجنة عدم وضوح الرؤية والهدف من القناة الثانية في عصر الفضاء المفتوح واتضح لها اختلاف مبررات تأسيس القناة والحاجة لها حينما أسست مطلع 1402 ، وما يعرض من خلالها حالياً والمؤمل منها في ظل تواضع أدائها، فجاءت التوصية السابقة.

»العدل" تتجه لإلغاء "معرّف المرأة" بالمحاكم

تفعيل "البصمة الإلكترونية" للنساء وأماكن مستقلة لهن

المصدر: جريدة المدينة الاحد 25 محرم 1437هـ - 8 نوفمبر 2015م
http://www.al-madina.com/node/640874

جابر المالكي - الرياض
تتّجه وزارة العدل إلى إلغاء ما يسمى بـ»المعرّف» للمرأة في المحاكم ، مشيرة إلى أنها تعمل على الانتهاء من نظام «البصمة الإلكترونية» في تعريف المرأة تمهيدًا لإلغاء» المعرّف «،كما تعمل في ذات الوقت على تهيئة الأماكن المستقلة والمناسبة في مباني المحاكم وكتابات العدل المملوكة والمستأجرة تمهيدًا لشغل الوظائف النسائية التي سبق إحداثها ،وقالت في تقرير لها: إنه روعي في تصميم المباني الجديدة تخصيص أماكن مستقلة للنساء.
وتقدمت الوزارة وفق التقرير بعدد من المقترحات لإحداث أعداد كافية من الوظائف القضائية والقيادية بجانب الوظائف المعاونة والإدارية الأخرى بهدف دعم المحاكم وكتابات العدل والتنفيذ والأجهزة الإدارية الأخرى مثل «تقنية المعلومات وإدارة المشروعات» لتنفيذ الأعمال على الوجه المطلوب وفي الوقت المناسب.
وربطت العدل تلك المطالب بالزيادة المطردة في أعداد السكان سنويًا وزيادة حجم العمل وكذلك التوسع في افتتاح المحاكم وكتابات العدل،وطالبت بدعم الاستشارات والابحاث مؤكدة حاجتها إلى الاستعانة ببيوت الخبرة والاستشاريين فى ظل إشرافها على كثير من المهام التي كلفت بها مقابل عدم توافر الكوادر المؤهلة لانجاز هذه الاعمال التى تمثل حاجة وقتية كما هو الحال في إدارة مشروعات المباني ودعم تطبيق الأنظمة القضائية.
وأكدت الوزارة ضرورة صرف بدل طبيعة عمل لأعوان القضاة و تحويل بيئة العمل في المحاكم من بيئة طاردة إلى جاذبة ،وأيضا منح الوزارة صلاحية التعيين من المرتبة الثامنة فما دون بلا إجراء مقابلات وظيفية للمرشحين من وزارة الخدمة المدنية . وقالت الوزارة: إنها قامت بإجراء عدد من المسابقات الوظيفية لغرض التعيين على المراتب السادسة والخامسة والرابعة الشاغرة بالوزارة وتم تعيين «1259» موظفًا على المرتبة السادسة و «33» موظفًا على الخامسة و «1725» موظفًا على الرابعة باجمالي «3007» موظفين على المراتب السابقة.
وبينت أنها قامت بزيادة عدد كتّاب العدل بتعيين «207» كتّاب ليصبح عددهم الكلي «1214» كاتبًا ،وفيما يخص القضاة تم تعيين «92» قاضيًا صدرت الأوامر الملكية بتعيينهم بناء على قرارات المجلس الأعلى للقضاء ليصبح عدد القضاة الكلي «1810» قضاة.
وحول رفع الكفاءة والتدريب عملت الوزارة على تدريب «2650» قاضيًا عبر «95» برنامجًا متخصصًا بالقضاء كما تم تدريب «13596» متدربًا من موظفي المرفق العدلي في «414» برنامجًا تدريبيًا خلال العام داخل المملكة وخارجها.

مكافحة الفساد وإمارة الباحة في ٠ مبادرة وطننا أمننا"

المصدر: جريدة المدينة السبت 24 محرم 1437هـ - 7 نوفمبر 2015م
http://www.al-madina.com/node/640732

عبدالرحمن أبورياح - الباحة
أقيمت أمس بقاعة المحاضرات في ديوان إمارة الباحة اللقاء التعريفي لمبادرة «وطننا أمانة»، الذي تُنَظمه إمارة المنطقة لمديري الإدارات الحكومية ومحافظي المحافظات والقطاع الخاص بالمنطقة، بالتنسيق مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.
وقال وكيل إمارة منطقة الباحة الدكتور حامد بن مالح الشمري: إن اللقاء يأتي تنفيذًا لتوجيه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية -حفظه الله-، بالتعاون بين الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وبمشاركة إمارات المناطق، مؤكدًا حرص واهتمام صاحب السمو الملكي الأمير مشاري بن سعود أمير منطقة الباحة باستفادة المشاركين في هذه الحملة وتفعيلها على مستوى المنطقة والعمل على ما جاء فيها من إستراتيجيات وأهداف.
ونوه الدكتور الشمري بالدعم غير المحدود من لدن قيادتنا الرشيدة -وفقها الله- وحرصها منذ تأسيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لتقوم بمهامها وتفعيل الدور المناط بها في مكافحة الفساد وحماية النزاهة لخدمة الوطن والمواطن، مبينًا الجهود التي تبذلها الهيئة نحو حماية النزاهة ومكافحة الفساد بشتى صوره ومظاهره وتحصين المجتمع بمختلف فئاته ومستوياته من الممارسات الخاطئة من خلال تعزيز القيم الدينية والأخلاقية والتربوية.

25هدفاً لهيئة توليد الوظائف ومكافحة البطالة في المملكة

إشراك وزارات ضمن مجلس إدارتها المكون من 17 عضواً

المصدر: جريدة المدينة السبت 23 محرم 1437هـ - 7 نوفمبر 2015م
http://www.al-madina.com/node/640722

سعيد الزهراني - الطائف
أفصحت «هيئة توليد الوظائف ومكافحة البطالة» عن نظامها وأهدافها بالكامل، حيث تهدف الهيئة إلى العمل على توليد الوظائف ومكافحة البطالة في المملكة من خلال تحقيق الأهداف العامة الآتية:
1تفعيل التنسيق بين جميع الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة بسوق العمل وتعزيز المشاركة بينها فيما يتعلق بتوليد الوظائف ومكافحة البطالة ومعالجة القضايا المشتركة.
2العمل على تنمية القطاعات المولدة للوظائف.
3تحفيز سوق العمل لتوليد الوظائف ومكافحة البطالة.
4استثمار الميزة التنافسية في مناطق المملكة مما يعزز من خلق وظائف مرتبطة بالأنشطة ذات الميزة التنافسية في كل منها.

5المساهمة في تنمية وتطوير القدرات والإمكانيات العملية للقوى العاملة الوطنية لتكون منتجة وماهرة وقادرة على التعامل مع ظروف سوق العمل المتغيرة بما يؤدي إلى تنمية اقتصادية مستدامة والاستمرار في توليد الفرص الوظيفية الكفيلة بمكافحة البطالة.
6ترسيخ أخلاقيات وثقافة وقيم العمل بما يحفظ لطرفي الإنتاج - العامل وصاحب العمل - الحقوق والواجبات ويضمن الارتقاء بالأداء وتحسين الإنتاجية.
7اقتراح السياسات والخطط المتعلقة بتوليد الوظائف في نطاق سياسة التوظيف، بما يؤدي إلى زيادة توافر الوظائف للمواطنين في المشروعات الحكومية في القطاع الخاص.
8بحث ودراسة الموضوعات والمشكلات المتعلقة بتوليد الوظائف في المشروعات الحكومية ومشروعات القطاع الخاص ضمن إطار خطط ومشروعات التنمية الاقتصادية للدولة واقتراح ما تراه مناسبًا في هذه الشأن.
9بني سياسات تحفيزية في سوق العمل لتوليد الوظائف ومكافحة البطالة.
10وضع آليات للتنسيق بين الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة بسوق العمل وتعزيز معالجة قضايا التوظيف وتوليد الوظائف، وزيادة فرص العمل للمواطنين في مشاريع الأجهزة الحكومية والخاصة، ومتابعة تنفيذ تلك الآليات.
11التنسيق بين البرامج والسياسات ذات الصة بالتوظيف والتوطين والاستقدام والتأهيل والتدريب لضمان الاتساق والتوافق بين هذه السياسات والبرامج لزيادة توليد الوظائف والتوظيف.
12متابعة تنفيذ استراتيجية التوظيف السعودية بالتنسيق مع الجهات المعنية.
13اقتراح التنسيق بين البرامج الحكومية المختلفة لتنيمة طاقات المملكة البشرية للتأكد من كون البرامج التعليمية والتدريبية المتصلة بهذا الحقل متمشية مع متطلبات تطوير القوى العاملة وقدرتها على تنمية المهارات اللازمة لاحتياجات المملكة مستقبلًا.
14الاسهام في تطوير السياسات والأنظمة لدعم التوظيف في المشروعات الحكومية التنموية وفي مشاريع القطاع الخاص.
15اقتراح السياسات لتنويع مهارات القوى العاملة السعودية ورفع مستواها.
16اقتراح السياسات في مجال زيادة إسهام السعوديين في مجموع القوى العاملة لزيادة عدد السعوديين ممن يشاركون بفعالية في مجهودات التنمية.
17الرفع بما تقترحه من سياسات واستراتيجيات وغيره وما تواجه من تحديات إلى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية لاتخاذ المناسب حيال ذلك.
18إجراء ودعم البحوث والدراسات الميدانية والمكتبية في مجال سوق العمل.
2تحديد احتياجات سوق العمل القائمة والمستقبلية للقوى العاملة بمختلف فئاتها من السعوديين وغير السعوديين في ضوء واقع سوق العمل وبرامج التنمية والاستثمار.
19التنسيق بين المؤسسات التعليمية والتدريبية لتحقيق التوافق بين مخرجات مؤسسات التعليم والتدريب ومتطلبات التوظيف في القطاع الخاص.
20تقويم فعالية تطبيق السياسات المتعلقة بالتوظيف في القطاع الخاص وتقويم آثارها في معالجة مشكلة البطالة وتوفير فرص العمل المناسبة للداخلين إلى سوق العمل والحد من الاستقدام، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية.
21دعم مشروعات التوظيف الذاتي للسعوديين من خلال التنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
22المتابعة والتنسيق مع الجهات المعنية لتطوير قاعة معلومات شاملة لسوق العمل تتكامل فيه قواعد المعلومات ذات العلاقة المتوفرة في الجهات المعنية بالتوظيف والتعليم والتدريب والاستقدام والتخطيط الاقتصادي والبيانات السكانية.
23دعم برامج عمل المرأة ومشاركتها في منظومة الموارد البشرية سواء ما يتعلق بالتعليم والتدريب والتأهيل أو ما يتعلق بالتوظيف وتوسيع مجالات وفرص العمل لها.
24إجراء مراجعة دورية للمساهمة التي تُدفع لصندوق تنمية الموارد البشرية سنويًا عند إصدار وتجديد تصاريح الإقامة للعمالة الوافدة ومرافقيها واتخاذ ما يلزم لتعديلها وفق الحاجة والمتغيرات في سوق العمل.
25المشاركة في تمثيل المملكة في المنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بتوليد الوظائف ومكافحة البطالة.
ويكون للهيئة مجلس إدارة يشكل من رئيس يعين بأمر من رئيس مجلس الوزراء، وسبعة عشر عضوًا على النحو الآتي:
- المحافظ عضوًا ونائبًا للرئيس
- ممثل من وزارة المالية عضوًا
- ممثل من وزارة الاقتصاد والتخطيط عضوًا

•ممثل من وزارة العمل عضوًا
•ممثل من وزارة التعليم عضوًا
•ممثل من وزارة الصحة عضوًا
•ممثل من وزارة التجارة والصناعة عضوًا
•ممثل من هيئة المدن الاقتصادية عضوًا
•ممثل من الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية عضوًا
•ممثل من الهيئة العامة للاستثمار عضوًا
•ممثل من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عضوًا
•ممثل من المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني عضوًا
•ممثل من صندوق تنمية الموارد البشرية عضوًا
•رئيس مجلس الغرف التجارية السعودية عضوًا
•ثلاثة من القطاع الخاص من المهتمين بتوليد الوظائف ومكافحة البطالة، يعينون بقرار من مجلس الوزراء، وتكون عضويتهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.
أعضاء ويجب ألا تقل مرتبة ممثلي الأجهزة الحكومية عن المرتبة (الخامسة عشرة) أو ما يعادلها.
22وبالنسبة لموارد الهيئة فتكون مما يأتي:
نسبة (20٪) من إيرادات صندوق تنمية الموارد البشرية، دون اخلال بالالتزامات الناشئة عن البرامج التي ينفذها الصندوق وفقًا لتنظيمه.
وعوائد الدراسات والبحوث والخدمات التي تقدمها للقطاع الخاص، وكذلك عوائد الاستثمارات التي تقوم بها الهيئة.
وما يقبله المجلس من هبات وإعانات ومنح ووصايا وأوقاف، وأي مورد آخر يقره المجلس.
وتكون للهيئة ميزانية سنوية مستقلة، تصدر بمرسوم ملكي، وفقًا لترتيبات إصدار الميزانية العامة للدولة.

210 آلاف ريال إعانات مالية لأسر السجناء بجازان

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 23 محرم 1437هـ - 6 نوفمبر 2015م
http://www.al-madina.com/node/640540

سعيدة جماح - جازان
بدأ القسم النسائي بلجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم (تراحم) بمنطقة جازان أمس بصرف دفعة جديدة من شيكات الإعانات المالية المخصصة لأسر النزلاء السعوديين ذوي المحكوميات الطويلة مساهمة من اللجنة في التخفيف من معاناتهم.وبحسب عضوة اللجنة فوزية بنت عبده باصهي فإن هذه الدفعة تشمل خمسين أسرة من مختلف المحافظات ظهر من واقع البحث الميداني حاجتهم الماسة للمساعدة العاجلة بواقع من ثلاثة إلى خمسة آلاف ريال لكل أسرة تبعًا لعدد أفرادها وبقيمة إجمالية بلغت مئتين وعشرة آلاف ريال تبرع بها (فاعل خير) من رجال الأعمال بالمنطقة رفض ذكر اسمه تفاعلاً منه مع الأوضاع المعيشية لهذه الأسر.ونوهت الباصهي بالمبادرة الكريمة التي تعكس اهتمام القطاع الخاص بالمسؤولية الاجتماعية تجاه هذه الفئات.

أكدوا على ضرورة إقرار الندب بين المناطق

معلمون يطالبون بالتوسع في نقل ذوي الظروف الخاصة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 25 محرم 1437هـ - 8 نوفمبر 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151108/Con20151108807064.htm

عبدالله الدهاس (مكة المكرمة)

طالب عدد من المعلمين الراغبين في النقل الخارجي وزارة التعليم بتوسيع دائرة عمل لجنة الظروف الخاصة لنقل المعلمين والمعلمات بحيث تشمل جميع طالبي النقل خلال العام الدراسي وفي أي وقت منه.

وقال لـ«عكاظ» كل من علي العريشي (9 سنوات في محافظة العلا)، ومنير أحمد (5 سنوات في منطقة القصيم)، وسلطان عبدالعزيز الذبياني (5 سنوات في عفيف)، ونبيل القثامي (9 سنوات في المحاني)، وبندر البقمي (9 سنوات في الرياض)، ومطلق العصيمي (14 عاما في الزيمة)، قالوا إن اعتماد ضوابط نقل المعلمين والمعلمات من ذوي الظروف الخاصة التي أعلنتها الوزارة مؤخرا وإقرار تشكيل لجان فرعية في إدارات التعليم ولجنة مركزية للنظر في هذه الطلبات، خطوة موفقة تؤكد الحرص على مراعاة توفير بيئة أفضل للقائمين على العملية التعليمية، وعبروا عن أملهم في أن تكون اللجنة عامة وتعمل على مدار العام لتتلقى طلبات راغبي النقل سواء من ذوي الظروف الخاصة أو غيرهم.

وأضافوا بأن شمول جميع المعلمين والمعلمات سوف يمكن هذه اللجان من نقل أكبر عدد ممكن وتوفير البديل والتنسيق المباشر مع الإدارات التعليمية بكافة مناطق المملكة وعمل الموازنة اللازمة لأعداد المعلمين والمعلمات دون أن يكون هناك تأثير على الاحتياج داخل المدارس.

واختتموا حديثهم لـ«عكاظ» بأنهم يأملون إقرار الندب بين الإدارات التعليمية في المناطق لمواجهة الحالات الطارئة للمعلمين والمعلمات الراغبين في النقل أسوة بما هو معمول به في القطاعات الحكومية الأخرى بما فيها العسكرية دون الحاجة إلى اعتماد نقل خارجي وبما هم معمول به داخل الإدارات التعليمية، مشيرين إلى أن هذا الأمر في حالة إقراره قد يقلل من طلبات النقل الخارجي ويوفر على المعلمين والمعلمات الكثير من المعاناة المتكررة سنويا.

محاكم الرياض تنظر أكثر من 183 ألف قضية

المصدر: جريدة عكاظ السبت 26 محرم 1437هـ - 9 نوفمبر 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151107/Con20151107807019.htm

سعاد الشمراني (الرياض)

بلغ عدد القضايا التي نظرتها محاكم منطقة الرياض خلال العام الماضي أكثر من 183 ألف قضية، تنوعت ما بين قضايا حقوقية وجنائية وأحوال شخصية وإنهائية، بحسب تقرير إحصائي صادر من الوزارة.

حيث جاءت القضايا الحقوقية في المرتبة الأولى، بإجمالي 97261 قضية أي ما نسبته 53 في المئة من إجمالي القضايا في المنطقة، وجاء في المرتبة الثانية القضايا الإنهائية والتي بلغت 47629 قضية وبنسبة 26 في المئة، وجاء في المرتبة

الثالثة القضايا الجنائية وبلغت 36774 قضية أي ما نسبته 20 في المئة من إجمالي القضايا المنظورة، وجاءت في المرتبة الأخيرة قضايا الأحوال الشخصية بنسبة 1 في المئة تقريبا بعدد قضايا بلغ 1650 قضية.

تطوير هيكلة جامعة الإمام

انطلاق مؤتمر مكافحة الجرائم المعلوماتية

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 25 محرم 1437هـ - 6 نوفمبر 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151106/Con20151106806798.htm

عبدالمحسن الحارثي، مريم الصغير (الرياض)
تنظّم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ممثلة بكلية علوم الحاسب والمعلومات «المؤتمر الدولي الأول لمكافحة الجرائم المعلوماتية» خلال الفترة من 28-30 / 1 / 1437 هـ الموافق 10-12 / 11 / 2015 م، تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ـ حفظه الله ـ.
وأوضح مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالنيابة رئيس اللجنة العليا للمؤتمر د. فوزان بن عبدالرحمن الفوزان، أن انعقاد المؤتمر يأتي في إطار الاهتمام بمجال مكافحة الجرائم المعلوماتية والتي تشكل خطراً يهدد أمن المجتمع، وأن ارتفاع مستوى الجرائم المعلوماتية يأتي نتيجة للاتساع الملحوظ الذي شهده العالم لاستخدام تقنية المعلومات في المجتمع والازدياد الكبير لدورها في تسيير شؤونه، وتشمل الجرائم المعلوماتية عدة تخصصات منها: القانون، والقضاء، وعلوم الحاسب، والتمويل، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وتحليل البيانات.
من جانبه أوضح عميد كلية علوم الحاسب والمعلومات بالجامعة رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر الدكتور عيسى بن عبدالله العيسى أن المؤتمر يسلّط الضوء على التوعية بخطورة الجرائم المعلوماتية على أمن الفرد والمجتمع، ويعنى باستعراض عقوبات الجرائم المعلوماتية التي تنص عليها الأنظمة ويقدم دراسات وحلولاً حديثة للمساهمة في مكافحة هذا النوع من الجرائم. من جهة أخرى، صرأس وكيل جامعة الإمام لشؤون الطالبات الدكتور عبدالعزيز بن عبدالله الهليل أمس اجتماع مركز دراسة الطالبات لمناقشة تطوير الهيكلة الإدارية، كما ناقش الهيكل المبدئي التنظيمي للمبنى التعليمي لمدينة الملك عبدالله بن عبدالعزيز للطالبات.
وأكد الهليل في الاجتماع الذي حضره عميد مركز دراسة الطالبات الدكتور عمر بن محمد العجلان ووكلاء ووكيلات مركز دراسات الطالبات، أن ثمار هذه الاجتماعات بدأت تظهر وقطعت شوطا عمليا مهما..

الذين لا يثقون بالمرأة

المصدر: جريدة الوطن الاحد 25 محرم 1437هـ - 8 نوفمبر 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=28490

مها الشهري

.معظم القوانين التي وضعت في المجتمع وسيّر عليها الرجل حياته يصبح من الصعب تغييرها أو تقبل أي طريقة أخرى، وهذا ما جعل الرجل لا يحترم المرأة التي تشاركه وتكون نّدا له

تظهر النساء كأقلية في أي حضور إعلامي أو ثقافي، ونجد أنهن لا يكدن يذكرن إلى جانب الحضور الذكوري الطاغي في أي مناسبة، هذا لأن الرجل أتيح له المجال وهو الذي يتحكم في الحياة الاجتماعية وتنظيم علاقاتها، الأمر الذي أعطاه القدرة على التغلغل في أي من المجالات التي تكفل حقه بالوجود فيها، وبمقابل ذلك نجد أن هناك نظرة دونية للمرأة تسيطر على حالتها ولا تجعل المجتمع يثق بها رغم أن المرأة لم توضع في أي قالب إلا وتنجح فيه، وقد أثبتت ذلك من خلال التجارب المختلفة في شتى المجالات.

المرأة في وسعها تحمل المشقة إذا أرادت أن تشق طريقها لفعل شيء ما، فهي تجابه هذه النظرة التي تقصيها وتصنع منها كائنا غير مؤهل لفعل شيء إذا لم يساندها الرجل، وبالرغم من ذلك إلا أنها وضعت في قالب يصورها كمستضعفة لا يمكنها من تحقيق نفسها بمفردها، حتى إنها في غالب الأحيان تقع رهينة لهذه النظرة التي تستضعفها وتجعلها تتصور أن هذا الدور الموصوف لها هو الدور الطبيعي.

الثقة التي يفترض أن تعطى للنساء هي في الأصل ركيزة التشارك في الحياة الاجتماعية، وهي محور كل بنية أسرية في المجتمع، لكننا نجد أن القناعة المطلقة لدى أكثر الرجال خلاف ذلك، فهي تشير إلى أن المرأة بالطبيعة كائن أدنى من الرجل، وهذا الأمر يجعل من المستحيل عليهم الثقة بها، فهو يعتبر نجاحها منافسة له أو تفوقاً عليه، وهذا الأمر لاشعورياً يصعب قبوله، والصورة الذهنية تصور المرأة الأكثر احتراماً في دور "المطيعة" وهي في الحقيقة مستعبدة، والمجتمع الذي يعتبر فيه الرجل "سيداً" يقلل بذلك من قيمتها ويختزل أبعاد مهمتها الاجتماعية والإنسانية في ذات تتبعه أو تستظل به وتخدمه، بينما هو يعاني منها حيناً ويتقبلها حيناً آخر، ويعتقد أنها لا تستطيع أن تحقق أمراً من أمور حياتها إلا بإشرافه، ويتعامل معها على أنها أقل منه، وكأنها "شيء" وليست "إنساناً"، يعتبرها "عبئاً" وليست فرداً مسؤولاً، لذلك فهي غالباً ما لا تحصل على الدعم الذي يحترم كيانها كعضو فاعل في المجتمع والذي يمكنها تحقيق دورها الاجتماعي من خلاله.

قد يكون دافع المرأة في تحقيق هذا الاحتياج ذاتياً، لكنه لم يصل إلى الدرجة التي تجعلها مستقلة بالشكل اللافت، وعلى المقابل هي تعتقد أن دورها امتداد لدور الرجل، فلا تتعامل مع حالتها في الحياة على كونها "إنساناً مستقلاً" مقابل تنازلات أخرى تقلل من قيمتها وتجعلها بالفعل دوناً عنه، وللأسف فإن الثقافة تصور للمرأة بأن الحديث عن حقوقها وحرياتها خروج عن تعاليم دينها، وفي الواقع أنها إذا استطاعت تحقيق حريتها ستتمكن من تحقيق إنسانيتها، وإلا فلا فرق بينها وبين الرقيق الذي يعيش تحت رحمة سيده، لأن معظم القوانين التي وضعت في المجتمع وسيّر عليها الرجل حياته يصبح من الصعب تغييرها أو تقبل أي طريقة أخرى، وهذا ما جعل الرجل لا يحترم المرأة التي تشاركه وتكون ندا له، لأنه يتعلم ويتربى على أن نموذج المرأة الكاملة هي تلك الأضعف منه.

الإنسان وحقوقه

المصدر: جريدة الرياض الاحد 25 محرم 1437هـ - 8 نوفمبر 2015م
http://www.alriyadh.com/1098421

يوسف القبلان

في أدبيات موضوع حقوق الإنسان يتجه الحديث عادة إلى الأمم المتحدة والقوانين الدولية. وينسى الإنسان نفسه أن خالقه حفظ له حقوقه وكرامته، وبيّن واجباته.

وبعض الدول التي تزعم أنها تناصر حقوق الإنسان في كل مكان تنسى هذه الحقوق عندما يتعلق الأمر بمصالحها السياسية والاقتصادية. دول تعترف بأخطاء أدت الى قتل الأبرياء، تعترض على معاقبة الخارجين على القانون المعتدين على حقوق الإنسان! دول تعترض على العنصرية وتقف في صف دول عنصرية استعمارية مثل إسرائيل. دول تتحدث عن حقوق الإنسان المعتدي، وتجاهل حقوق الإنسان المعتدى عليه.

وترجع الإشكالات والاختلافات بين الدول في موضوع حقوق الإنسان إلى الاختلاف في معنى ثقافة حقوق الإنسان. (فبالنسبة إلى البعض تعني ضمان معاملة كل الأفراد بصورة تحترم كرامتهم الأصلية وقيمهم الإنسانية، بينما ينظر البعض

الى هذا المفهوم على أنه يعني أن القضاة والشرطة ومسؤولي الهجرة يتوجب عليهم حماية مصالح الإرهابيين والمجرمين والعناصر غير المرغوب فيها على حساب أمن السكان... أندرو كلافام/ مقدمة قصيرة عن حقوق الإنسان / ترجمة ميسرة أحمد / دار الشروق(

وفي بريطانيا مثلاً عندما صدر قانون حقوق الإنسان اتصل 35000 شخص بالخط الساخن خلال أربع وعشرين ساعة مطالبين بوضع نهاية لأن تعلو مصالح القتلة والمغتصبين والمتحرشين جنسياً بالأطفال على مصالح الضحايا. ووصف القانون بأنه مجنون لأنه أدى إلى الإفراج عن العديد من المجرمين الخطرين الذين اقترفوا الانتهاكات مرة أخرى، بينما استغل آخرون القوانين المجنونة للحصول على منح مالية..... المصدر المرجع المشار إليه سابقا.(

إن الاختلاف في النظر إلى مفهوم حقوق الإنسان بين الدول لا يعطي الحق للدول الكبرى في فرض مفهومها الخاص المرتبط بتبعات تاريخية ليس للدول الأخرى علاقة بها. لكن الدول الكبرى لم تكترث لمفاهيم الآخرين بل أكثر من ذلك لم تكترث لدياناتهم فانبرت في حملات لا تنقطع على فرض مفهومها الخاص، وتمادت في هذا المسار فاستخدمت قضية حقوق الإنسان وسيلة ضغط لتحقيق مصالحها، وفرض ثقافتها. وهذا السلوك يعد تدخلاً يتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان لأنه يريد فرض مفهوم واحد على المجتمعات الإنسانية دون أن يؤخذ في الاعتبار الاختلافات الثقافية بين مجتمع وآخر.

وحيث يختلف البشر حول قضية حقوق الإنسان مفهوماً وتطبيقاً، يصبح المصدر الأول والأهم هو شرع الله وليس القوانين البشرية التي لا تصلح لكل زمان ومكان ولا تتمتع بالاستقلالية، وتخضع لعوامل ليس لها صفة الثبات. ولهذا السبب فإن التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان يجب أن تركز في نقد الممارسات على ما تسببه بعض المبادئ من إشكالات قد تتطور إلى مستوى الصدام بين الدول. من ذلك على سبيل المثال مبدأ حرية التعبير التي تصنف بأنها حق من حقوق الإنسان، ولكن عندما تتحول الى فوضى وإلى إساءة للأديان ونشر الخلافات بين المجتمعات الإنسانية فإنها في هذه الحالة يجب أن تقيد ويحكم عليها بمعايير الأخلاق، والمصلحة الإنسانية العامة. وبمراجعة تاريخية نجد أن بعض الدول انطلقت من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948 ثم وضعت اتفاقيات خاصة بها ومنها دول أوروبا التي وضعت اتفاقية لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية صدرت عام 1950. وقد جاء في هذه الاتفاقية الأوروبية مادة عن حرية التعبير لم تكن مطلقة ففي فقرتها الثانية تنص على ما يلي: (بالنظر الى أن ممارسة هذه الحريات تنطوي على واجبات ومسؤوليات، فمن الجائز إخضاعها لشكليات أو شروط أو قيود أو عقوبات ينص عليها القانون تكون ضرورية في مجتمع ديموقراطي وفي صالح الأمن القومي أو سلامة الأراضي أو أمان الجمهور، ولمنع الاضطرابات أو ارتكاب الجرائم، أو لحماية الصحة أو الآداب العامة، أو لحماية سمعة الآخرين أو حقوقهم، ولمنع إفشاء معلومات قصد بها أن تظل سرية، أو للحفاظ على سلطة القضاء وحياده.. (المرجع: مختارات من أدوات حقوق الإنسان الدولية، وببلوغرافيا للبحث في القانون الدولي لحقوق الإنسان/ ترجمة فؤاد سروجي/ الأهلية للنشر والتوزيع) النص السابق يشير الى أن حرية التعبير ليست مطلقة ويعطي لدول أوروبا الحق في وضع الشروط والقيود والعقوبات من أجل صالح المجتمع وأمنه وحمايته من الاضطرابات. أوروبا أجازت لنفسها هذه القيود فليس هناك ما يمنع حق المجتمعات الأخرى وضع الأنظمة التي تتفق مع ثقافتها وأمنها القومي.

في نفس الموضوع نقرأ في البيان العالمي عن حقوق الإنسان في الإسلام الصادر عام 1401/ 1981 وتحديداً في حق حرية التعبير في الإسلام انه لا حظر على نشر المعلومات والحقائق الصحيحة، إلا ما يكون في نشره خطر على أمن المجتمع والدولة.

وهكذا فإن الحرية لا يمكن أن تكون مطلقة، ومن حق كل دولة أن تحافظ على أمنها، والمنطق يقول إن من يعرض العلاقات الدولية للخطر، ويشعل نار الفرقة والعداء بين المجتمعات بمبرر حرية التعبير لا يستحق هذا الحق لأنه استخدم هذا الحق بطريقة لا تخدم حقوق الإنسان.

إن قضية حقوق الإنسان قضية واضحة وجدلية في نفس الوقت. إنها جدلية حين تتداخل مع السياسة، وحين تعتقد بعض الدول أن من حقها فرض القيم الخاصة بها على الآخرين. وهي جدلية حين تطبق معايير مزدوجة في قضايا مثل التمييز العنصري، والاحتلال العسكري، وحرية التعبير، وحين تتجاهل قضايا جوهرية وتركز على قضايا هامشية لا يجتمع حولها اتفاق على كونها جزءاً من حقوق الإنسان. وتنسى بعض الدول أن حقوق الإنسان تتضمن احترام الأديان والتنوع الثقافي والاجتماعي وان استخدام هذه الحقوق كسلطة سياسية يتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان.

المملكة تطالب بوقف الانتهاكات ضد المسلمين في ميانمار

المصدر: جريدة عكاظ السبت 24 محرم 1437هـ - 7 نوفمبر 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151107/Con20151107807004.htm

واس (جنيف)

أعربت المملكة عن بالغ القلق والاستياء من استمرار أعمال العنف وخطاب الكراهية والتحريض والتمييز العنصري ضد أبناء المجتمع المسلم في ميانمار. وطالب مندوب المملكة في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف السفير فيصل طراد أمام مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أمس ، حكومة ميانمار بمنح حقوق المواطنة الكاملة للروهينجيا المسلمين في ولاية راخين ، وإعادة حقوق التصويت لهم ، والسماح بحقهم في تحديد انتمائهم العرقي. وشدد على ضرورة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع الاستغلال، بما في ذلك الاتجار بالبشر، والتعاون مع المجتمع الدولي لضمان عودة جميع اللاجئين المسلمين والمشردين من منازلهم ، وضمان التعاون مع جميع الأطراف والسماح بالوصول الكامل للمساعدات الإنسانية لهم. ودعت المملكة إلى تعديل قانون الجنسية لعام 1982 ليشمل جميع الأقليات الدينية والعرقية، بما في ذلك الروهينجيا ، لضمان حقوق المواطنة الكاملة والمتساوية ، وإزالة السياسات التي تستهدف الروهينجيا في ولاية راخين، خاصة التي تنتهك حقوق الإنسان الأساسية.

كاريكاتير

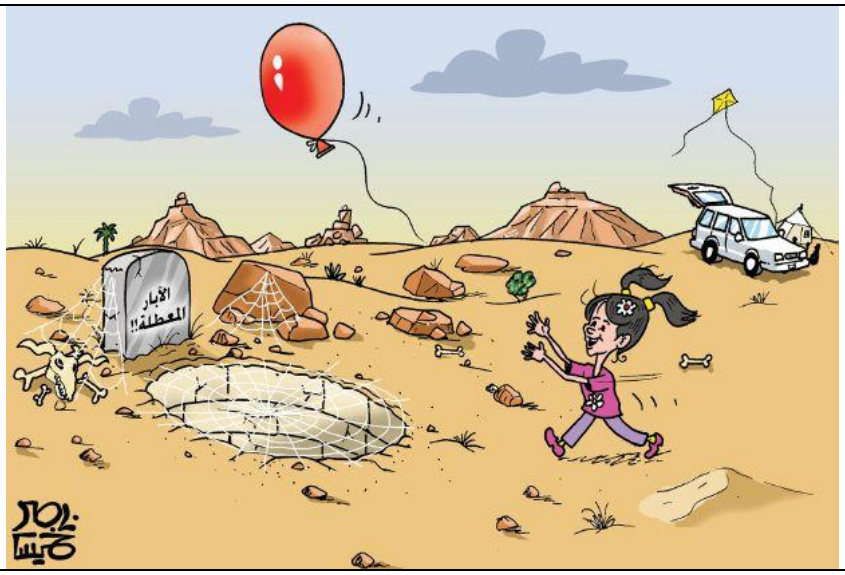

المصدر: جريدة الحياة الاحد 25 محرم 1437هـ - 8 نوفمبر 2015م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/11981732

المصدر: جريدة الوطن الاحد 25 محرم 1437هـ - 8 نوفمبر 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6738